اجتماع لجنة التفاوض التجاري لنظام التفضيلات التجارية - لمنظمة التعاون الإسلامي

(1 يوليو / تموز 2026، اجتماع افتراضي)

الكلمة الافتتاحية

المندوبون الموقرون،

يسعدني جداً أن أرحب بكم جميعاً في هذا الاجتماع للجنة التفاوض التجاري لنظام التجارة التفضيلية - منظمة التعاون الإسلامي. أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع الوفود لمشاركتها والتزامها المستمر بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً إيمان تركيا الراسخ بأن السلام والحوار والتعاون لا تزال الوسائل الأكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تواجه منطقتنا والمجتمع الدولي الأوسع. في الوقت الذي لا يزال فيه منطقتنا تعاني من عدم الاستقرار والصراع، نأمل أن يتم حل جميع التوترات المستمرة من خلال الدبلوماسية والتفاهم المتبادل.

المندوبون الموقرون،

كان الاقتصاد العالمي يمر بالفعل بفترة تتسم بتزايد حالة عدم اليقين، وتزايد التشرذم الجيوسياسي، وتنامي النزعات الحمائية. أدت التطورات الأخيرة في منطقتنا إلى زيادة الضغط على التجارة الدولية وشبكات الخدمات اللوجستية وأسواق الطاقة وسلاسل التوريد.

وقد أكدت المنظمات الدولية على هذه المخاطر. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل النمو العالمي ضعيفاً عند حوالي 3.1 بالمائة، مع تجدد الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع تكاليف النقل والتأمين والطاقة. وبالمثل، وفقًا لأمانة منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن يبلغ نمو التجارة العالمية في السلع في عام 2026 حوالي 1.9 بالمائة، ومع ذلك، فإن الاضطرابات المطولة وتقلب أسعار الطاقة قد تقلل هذا الرقم إلى حوالي 1.4 بالمائة. وتشير منظمة التجارة العالمية أيضاً إلى أن التأثير قد يمتد إلى ما هو أبعد من تجارة البضائع، ليؤثر على النقل والخدمات اللوجستية والتجارة الخدمية، مع زيادة الضغط على الأمن الغذائي من خلال ارتفاع تكاليف الشحن والأسمدة والطاقة. في هذا السياق، يصبح تعزيز التعاون التجاري الإقليمي والترابط ومرونة سلسلة التوريد أمراً بالغ الأهمية.

تُذكّرنا هذه التطورات مرة أخرى بأن اقتصاداتنا مترابطة، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تحمي نفسها تماماً من الصدمات الخارجية. كما أنها توضح أن فترات عدم اليقين لا تستدعي العزلة، بل تستدعي تعاوناً أعمق، وتواصلاً أقوى، وشراكات اقتصادية أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، يظل نظام التجارة التفضيلية - منظمة التعاون الإسلامي أحد أهم الأدوات المتاحة لنا. يمثل هذا الإنجاز الأكثر واقعية للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويوفر منصة قيّمة يمكننا من خلالها تعزيز القدرة على الصمود، وتشجيع التجارة، وتعميق التكامل بين اقتصاداتنا.

المندوبون الموقرون،

كما تتذكرون، في اجتماعنا السابق الذي عقد في الفترة من 3 إلى 4 فبراير 2026، أجرينا تبادلاً موسعاً للآراء بشأن مستقبل نظام التفضيل التجاري - منظمة التعاون الإسلامي. خلال تلك المناقشات، أعربت الدول الأعضاء عن مجموعة واسعة من وجهات النظر حول السبل الممكنة لتعزيز النظام، مع إدراكها لأهمية دراسة تجارب التنفيذ واعتبارات القدرات بعناية.

في ذلك الاجتماع، اتفقنا على هيكلة عملنا المستقبلي بطريقة موضوعية تركز بالتتابع على ثلاثة مجالات واسعة: أولاً، التحديات في تنفيذ نظام PRETAS وإطار عمل نظام التجارة التفضيلية الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي؛ ثانياً، مجالات التوسع المحتملة وأهدافها؛ وثالثاً، الاعتبارات القانونية والمسائل المؤسسية. واتفقنا كذلك على أن تبدأ مناقشاتنا بالقضايا المتعلقة بالتنفيذ، حيث أن الدروس المستفادة من التنفيذ ستوجه المناقشات المستقبلية حول التوسع. كما كلفنا أمانة لجنة التفاوض التجاري بإعداد وتوزيع استبيانين بهدف جمع مجموعة واسعة من الآراء حول قضايا التنفيذ بالإضافة إلى نطاق وأركان وطرائق التوسع المحتمل للنظام.

كما رحبت لجنة المتابعة التابعة لمنظمة الكومسيك، في اجتماعها الذي عقد في الفترة من 12 إلى 13 مايو / أيار 2026، بهذا النهج تجاه التوسع المحتمل لنظام التفضيل التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. طلبت اللجنة من أمانة لجنة التفاوض التجاري تقديم تقرير بالردود التي تم جمعها على الاستبيانات إلى هذا الاجتماع من أجل تسهيل وتنظيم مناقشاتنا المستقبلية.

زملائي الأعزاء،

وفي هذا السياق، يتميز اجتماع اليوم بجدول أعمال مركّز وعملي.

بعد الكلمات الترحيبية والبيانات التي قدمتها الوفود، سنستمع إلى عرض تقديمي من أمانة لجنة التفاوض التجاري حول نتائج الاستبيانات. وسيتبع ذلك نقاشنا الجوهري حول التحديات التي تواجه تنفيذ نظام PRETAS وإطار عمل نظام التفضيل التجاري الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدفنا اليوم ليس إعادة التفاوض على الاتفاقيات القائمة ولا استباق مناقشات التوسع المستقبلية. بل إن الهدف هو تحديد تحديات التنفيذ، وتبادل الخبرات، وتقييم الدروس المستفادة، واستكشاف الحلول العملية التي يمكن أن تحسن أداء النظام. من خلال الاستفادة من خبرتنا الجماعية والدروس المتراكمة منذ تفعيل نظام التجارة التفضيلية - منظمة التعاون الإسلامي، يمكننا ضمان أن الجهود المستقبلية مبنية على أساس أقوى وأكثر استنارة.